سابق عهدها اذا ارتأت ان هنالك اساءة استخدام صلاحيات في مناطق الحكم الذاتي. وقد ظهر مثل هذا المشروع ابّان تسلّم موشي دايان منصب وزير الخارجية، وكان يهدف الى ايجاد قيادة فلسطينية محلية ترضى بالتعاون مع الاسرائيليين، وفي الوقت نفسه تخفيف الاحتكاكات اليومية بين السكان العرب وقوات الاحتلال، أي بكلمة أخرى تخفيف الأعباء العسكرية عن كاهل قوات الاحتلال[٧]. ولعلّ أبرز مثال على الحكم الذاتي من طرف واحد، كما تفهمه اسرائيل، ما عرف بمشروع تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة، ومن قبل اسرائيل لوحدها. فبعد تعثّر المفاوضات بين رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق، مناحيم بيغن، والرئيس المصري، أنور السادات، جرى تبادل خطابات موقعة من جانب الطرفين، تضمّن احدها على ان هدف المفاوضات هو الاتفاق على ترتيبات اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الاداري)، وبعد ذلك طرح السادات مشروع غزة أولاً. وكانت القيادة الاسرائيلية بلورت مشروعاً متكاملاً حول الحكم الذاتي في القطاع، في خلال العام ١٩٧٨، وبدأت العمل على تنفيذه بدون التشاور مع مصر. وهذا ما أكدته رسالة رئيس الوزراء المصري، مصطفى خليل الى وزير الخارجية الاميركية الاسبق، سايروس فانس، بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٩، والتي جاء فيها: «ان اجراءات اسرائيل بنقل القيادة العامة الى مواقع جديدة خارج المراكز الآهلة بالسكان ووقف المناورات كانت مقصورة على غزة»[٨]. وجاء في دراسة صادرة عن معهد يافيه للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ـ أبيب، في آب (اغسطس) ١٩٧٩: «ان الحكومة الاسرائيلية فكرت، جدياً، في التوصل الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي في غزة أولاً، لكن الخيار لم يعد قائماً لأن الادارة الاميركية المقيّدة بالانتخابات لم تكن لديها القدرة على الضغط على اسرائيل»[٩].

ومن الجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال وبالتعاون مع الحكومة المصرية بحثت عدداً من اجراءات تنفيذ الحكم الذاتي في القطاع، ومن ضمنها تشكيل قوة شرطة محلية وايجاد قاعدة اقتصادية، وسمحت كذلك بتأسيس بعض الشركات هناك. وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر العام ١٩٨٧، عادت فكرة الحكم الذاتي في قطاع غزة أولاً الى الظهور، لكن طغت عليها فكرة الانسحاب من القطاع، وصاحب هذه الفكرة هو شمعون بيرس، الذي كان الشريك الآخر في حكومة الوحدة الوطنية. وفي أواسط كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، طرح نائب وزير المالية السابق، يوسي بيلين، مشروعاً أثار نقاشاً حاداً داخل أوساط حزب العمل ذاته. فقد طالب باقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة كخطوة مرحلية، ومن ثمّ الانتقال لتطبيق الفكرة ذاتها في الضفة الفلسطينية. وتقوم هذه الفكرة، أساساً، على مبدأ اسرائيلي قديم هو الفصل بين المنطقتين. وقد ووجهت اقتراحات بيلين بانتقادات حادة من قبل الصقور في حزب العمل، ووصفها السكرتير العام للحزب، ميخا حاريش، بأنها «سخيفة ولا تستحق حتى ان تناقش»[١٠]. ومن جهة أخرى، تحدثت صحيفة «عل همشمار» عن مشروع حمله شامير معه في رحلته الى بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية. ويقوم على الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، والبدء باتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق الحكم الذاتي في القطاع من جانب واحد[١١]. وذكرت، ان الحكومة الاسرائيلية شكّلت طاقماً اقتصادياً متخصصاً لتطوير قطاع غزة وايجاد المؤسسات القادرة على استيعاب نصف القوة العاملة التي تذهب للعمل يومياً في اسرائيل، وذلك بهدف معالجة المشاكل الامنية الناجمة عن تواجد أعداد كبيرة من العمّال العرب، خصوصاً بعد اندلاع «حرب السكاكين» ضد قوات الاحتلال من جهة، وايجاد مزيد من فرص العمل للمهاجرين اليهود من جهة أخرى[١٢].

النموذج الاسرائيلي

١ ـ يأخذ النموذج الاسرائيلي للحكم الذاتي في عين الاعتبار كل المتغيّرات التي أحدثها